وقال اشهب تصح بسراويل فانه يعيد ابدا ذكره ج وحيث
كانت المسئلة ذات خلاف فقوله فاذا فعل الذي يحتاج له ردا على الصقلي
ومفاده ان المقابل يقول بالكراهة والا عادة فليحرر ثم شئ الحاصل
ان العورة المغلظة من الحرة بطنها الى ركبتها وما حاذى ذلك من
خلفها وما الوصلت بادية الساقين الى حد الركبتين فتظرج فيه
هل تعيد ابدا في الوقت وجعل تلميذه الرزقاني من الذي تعيد
فيه ابدا في البطن غير مستند لنقل صريح فيه حتى قال والمغلظ
الحرة باطنها وساقيها وما بينهما وما حاذى ذلك من خلفها الى
اخر كلامه والظاهر انها من الذي تعيد فيه في الوقت فقد نصوا
انها اذا صلت بادية الصدر فقط والاطراف فقط اوهما كاذدة
ذلك عمدا اوجهلا اونسيانا تعيد في الوقت والمراد بالاطراف ظهور
قدميها وذراعها وشعرها وظهور بعض هذه كظهور كلها
قال بعضهم ويستفاد منه ان بطون قدميها لا يعتد له واذا كان من
عورتها وكذا المستظهر بعضهم انها اذا صلت بادية الكتف ونحوه
مما يقابل الصدر ونحوه لذلك اقرب من كونه كالبطن الذي تعيد
ابدا فتدبر واقول الذي من نتائج ما تقدم ان المراة قليلة
الاعادة معها في وقت ولا غيره الحرة سياتي الكلام على الامة

البالغة احترازا مما الصغيرة فان مفاده التوضيح وذكره
ابن يونس انها يبدو بلها الستر الواجب على الحرة البالغة بلغت
احدى عشرة سنة او اثنى عشرة سنة وانها اذا تركت
القناع في الوقت فاولى في ترك ستر الصدر وما حاذاه على نحو
ما تقدم في الحرة واما ما لم تبلغ السن المذكور فانها لا تؤمر بالستر
الواجب على الحرة ولا تعيد لترك القناع وظاهر المدونة ان من
تؤمر بالصلاة وانها لم تبلغ السن المذكور تطلب بالستر الواجب
على الحرة لكن لم يذكر فيها انها تعيد بترك القناع للاصفراء
كذا

كذا ذكره ج ومعنى الاول الكثيف والمراد به ما لا يشف ولا يشف
لما تقدم لما قررنا ان مراد المصنف بقليلة لا اعادة لابي وقت ولا
في غيره ومعنى الثاني كما ذكره الساتر ويراد به ايضا الذي يشف ولا يشف
لاجل ما تقدم فتلخص ان المخيض بمعنى واحد التام تنسيبي
الكامل الذي يستر ظهور قدميها تنسيبي للكامل الذي
يستر ظهور قدميها تنسيبي للسابغ ومفاده انه لا يجب عليها
ستر بطون القدمين مع انه يجب سترهما كما نص عليه بعض الشراح
فانه يلغي تعليله لقول مالك رضي الله عنه لا يجوز للمراة ان تبدي
في الصلاة الا وجهها وكفيها ما يستر الراس والصدغين ولا جل
ذلك قال سيبذكك لانه يخص الراس اي يغطيه او ومن
شرطه اذ يكون كثيفا غير واصف فيه امر ان الاول لا حاجة
للاتيان بلفظة من الثاني اذ المظنم انه لا يشترط كونه غير واصف
نعم لو قال يشترط فيه ان لا يشف بحيث تبدو الراس منه بدون
تامل لكان ظاهرا ان تستر جميع بدنها في الصلاة الا الوجه
والكفين لما تقدم من قول مالك عورة الرجل من السرة الى الركبة
ايما بالنسبة للصلاة وبالنسبة للرؤية وهذا يقتضي ان المخيض
من الرجل عورة يجب عليه ستره ويحرم عليه كشفه والنظر اليه وهو
ما اختاره ابن فتحون وظاهر المختصر وشهر في المدخل كراهة
النظر له ومثله لابن رشد واستظهر بعض الشراح ان النظر
لمخيض المراة حرام بالنزاع ويحرم على الرجل تمكين الدلاك من المخيض
وعلى رأي من يقول بكراهة النظر لان المباشرة اشد من
النظر له وقولنا بالنسبة للرؤية اي رؤية رجل له او محرم له
ولو محرم رضاع او صهر وظاهره ولو كافرا وقال الخرشي ولعل
بالنسبة لرؤية المراة الاجنبية له ولو لحرة فهي ما عدا الوجه
والاطراف على المشهور راجع للطرفين اعني قوله من المرة

Copyright © Qatar University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)